

## واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة

### خلدون حسن النقيب

أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس - جامعة الكويت.

#### - ١ -

إن المنهج الذي انتهجته في الورقة الحالية يستند إلى مقولة: إن الأوضاع الاجتماعية في أقطار الخليج، أسوة ببقية مناطق العالم، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعولمة، وقوى العولمة، وممارسات العولمة. وهذا المنهج يتطلب منا أن نقف وقفة مطوّلة بعض الشيء لتحديد فهمنا للعولمة، لعدة اعتبارات، أخص بالذكر أربعة على وجه التحديد:

- أ - هناك كثير من الأوهام والمبالغات حول العولمة تشيع في الصحافة وفي الدوريات العلمية، ما بين الذي يهولون تأثيرها في المجتمع والذين يهونون نتائجها.
- ب - يتولد من هذه الأوهام والمبالغات الانطباع بأن العولمة تحدث في فراغ زمكاني من دون دعائم وجذور محلية وكأنها تلغي الخصوصية الثقافية لشعوب العالم.
- ج - العولمة قد أدت إلى «تفاقم نقاط الضعف والخلل في المجتمعات الحديثة بلا رحمة ولا هوادة» كما سنرى.

د - هناك ملامح لنظام اجتماعي لعولمة قد بدأت تتبلور، في خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ما زال تأثيره في مجتمعات الخليج يحتاج إلى استجلاء وتوضيح.

لهذا الاعتبار الأربعة أعود إلى اقتباسات طويلة نسبياً من دراسة أوسع أعدها عن النظام الاجتماعي للعولمة، كمدخل لدراستنا الحالية عن واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في منطقة الخليج<sup>(١)</sup>. فمدخلنا هو أن شعوب الأرض جميعها تشارك في الممارسات العولمة (Transnational Practices). فنحن عندما نشترى أشياء مستوردة

(١) خلدون حسن النقيب، «العولمة: السمات الثقافية - الاجتماعية ومستقبل التفاعل الحضاري»، ورقة قدمت إلى : ندوة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، شباط/فبراير ٢٠٠١.

نشترك في ممارسات العولمة. وعندما نتأثر بأفكار وآراء تعبّر عن مصالح سياسية أو أفكار أيديولوجية مستمدة من ثقافات أخرى مثل الدستورية والديمقراطية وحقوق الإنسان نساهم في السلوك السياسي المعولم. وعندما نتطلع إلى اقتناء سلع ومنتجات استهلاكية تصنع في أماكن مختلفة من العالم، أو عندما نتأثر بما تبثه وسائل الإعلام (وبخاصة الفضائيات) من صور (Images) وحكايات ندخل في ممارسات ثقافية - أيديولوجية معولة. لقد نجحت قوى العولمة بخلق شبكة هائلة من الروابط (Linkages) والمصالح المتقاطعة تمثل شبكة لعلاقات القوة غير المتكافئة تمارس الأمبريالية من خلالها سطوتها وهيمنتها<sup>(٢)</sup>.

وكون هذه الممارسات المعولة تتعدى حدود الدول وتتجاوز القيود الحكومية يعطي

الانطباع الخاطئ بأنها تحدث في فراغ زمكاني نسبيته العولمة. ولكن هناك دعائم (Mooring) للعولمة تمثل نظاماً اجتماعياً - اقتصادياً.

تقف وراء هذه الممارسات المعولة الشركات المتعدية الجنسية (أو العابرة للحدود السياسية) التي يمكن اعتبارها أداة العولمة

وواسطتها الرئيسية. وتخدم الممارسات المعولة مصالح الطبقة (أو الطبقات) الرأسمالية/ الكومبرادورية، وهي عجلة العولمة ومحركها الأساسي. وقد بنت هذه الطبقة شبكة هائلة لتوزيع القوة المستمدة من تقانة المعلومات على مستوى العالم للمحافظة على هيمنة الطبقات الرأسمالية (عبر الحدود) على مقدرات العالم. بينما تمثل ثقافة وأيديولوجيا النزعة الاستهلاكية وقود العولمة وعتادها. هذه هي الدعائم الأربعة الأساسية للنظام الاجتماعي للعولمة.

وليس هناك بديل من التسمية غير الدقيقة للشركات والنشاطات الانترابرنورية التي تتجاوز حدود الدول القومية. فهناك الشركات التضامنية الكبرى (Transnational Corporations) التي تظهر على قائمة مجلة فورتن المكونة من خمسمائة شركة كبرى. ولكن هناك بالإضافة إلى هذه القائمة المئات من الشركات الصغيرة التي تنافس على حصة في السوق العالمية. وهناك أيضاً الشركات التي تنشأ في بعض دول العالم الثالث، إما الحكومية أو الاحتكارات المحلية برعاية حكومية. جميع هذه الشركات لها مقرات في أماكن جغرافية محددة لدواع قانونية أو ضريبية، ولكن نشاطاتها تستوعب وتغطي أغلب أسواق العالم.

Leslie Sklair, *Sociology of the Global System*, 2<sup>nd</sup> ed. (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1995), and خلدون حسن النقيب، «الخليج إلى أين؟»، في: علي محافظة [وآخرون]، العرب وجوارهم... إلى أين؟، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

فهناك شركات الطاقة، وشركات الصناعة التقليدية، وشركات إنتاج وتوزيع المعلومات، وشركات الخدمات المالية، والشخصية، والخدمات الموجهة للصناعة أو الزراعة، وشركات التواصل الجمعي السلكية واللاسلكية (Telecommunication)، وشركات وسائل الإعلان - الميديا، وغيرها. وترتبط هذه الشركات بشبكة تهم العالم من الشركات الأصغر التي تقدم الخدمات والمواد الخام والمنتجات الفرعية التي تحتاجها. فهذه الشركات تخلق فرص عمل في الدول والأسواق المحلية التي تتعامل معها (الربط الخلفي) (Backward Linkage)، أو تخلق فرص عمل لشركات فرعية تنشئها هي أو تتعامل معها في الأسواق المحلية لإنتاج سلع أو مواد خام تحتاجها (الربط الأمامي) (Foreward Linkage)، إما عن طريق الاستثمار الخارجي المباشر (Foreign Direct Investment)، أو عن طريق وكلاء أو شركاء يدخلون في عداد الطبقة الرأسمالية المعولة، أي الكومبرادور.

هذه الشركات التضامنية المعولة وشبكة شركاتها وعملائها على مستوى العالم الثالث، تتيح للدول الأم أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأغلب دول العالم وتتحكم إلى حد كبير باقتصاداتها - بدرجات متفاوتة. وتمثل نشاطات وفعاليات هذه الشركات المشهد الإثني الذي يتحدث عنه أبادوراي: حركات ديمغرافية كبرى، تدفع فئات واسعة من العمالة إلى الهجرة الاقتصادية للبحث عن فرص عمل في أصقاع مختلفة من العالم. ويدخل في عداد هذه الهجرة اللاجئون لأسباب اقتصادية، ومنفيون لأسباب سياسية، وغير محددى الجنسية. وينتج من هذه النشاطات تكوّن أقليات إثنية - ثقافية أو ثقافات إثنية فرعية في الشتات (أو الدياسبورا)، واستثارة أو إحياء الهويات الثقافية للأقليات أو الثقافات الفرعية الإثنية أو القبلية/الطائفية المحلية. وهذا المشهد البانورامي يطلق عليه عالم الاجتماع الروسي الكسندر زينوفيف: بيت النمل العالمي.

وتسمية بيت النمل العالمي لا بد أن تعيد إلى الأذهان حالة الجيشان والثوران التي تسببت بها الرأسمالية الغربية في دورتين تاريخيتين مغذيتين لذاتهما. في مرحلة الاستعمار وما يطلق عليه ظلاماً عصر الاستكشاف، عندما اندفعت جموع أوروبية إلى الأمريكيتين بحثاً عن الذهب

والفضة، وعندما حركت حمى البحث عن الثروة جموعاً كبيرة من الشعوب المحلية وزجتها في تجارة الفراء، ثم في تجارة العبيد، وفي استعمار الشرق (الهند وجنوب شرق آسيا). والمرحلة الثانية كانت في بداية الثورة الصناعية، عندما أدى ازدهار الإنتاج السلعي في

ها نحن نشهد دورة تاريخية جديدة تشبه بيت النمل العالمي، يختلط فيها التطور التقني واقتصاد الوفرة بالهجرات لأسباب اقتصادية، والمجاعات، والأوبئة. كل مرحلة من هذه المراحل اقتضت نوعاً خاصاً من عبودية العمل.

الأغذية، وفي المواد الخام كالمطاط والزيوت، وفي المنبهات كالسكر والشاي والقهوة والأفيون، وفي الأحجار الكريمة، إلى تحريك جموع واسعة من البشر نحو مناطق الإنتاج الاستعمارية. وها نحن نشهد دورة تاريخية جديدة تشبه بيت النمل العالمي، يختلط فيها التطور التقني واقتصاد الوفرة بالهجرات لأسباب اقتصادية، والمجاعات، والأوبئة. كل مرحلة من هذه المراحل اقتضت نوعاً خاصاً من عبودية العمل (أو العمل العبودي). في

هذه المرحلة الحالية، عبودية العمل اللامادي (Immaterial Labour).

## - ٢ -

إذن، مجمل نشاطات وممارسات الشركات المتعدية للجنسية أو العابرة للحدود، لا يمكن فهمه على أنه نشاط اقتصادي، من دون الأخذ بالاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية - الثقافية لهذه النشاطات، وللنتائج التي تنجم عنها أو تترتب عليها. ولا يمكن فهمها من دون موضعيتها محلياً وإقليمياً، ومن دون التعرف على مصالح الطبقة الرأسمالية المعولة الكومبرادورية، والأساليب التي تتبعها هذه الطبقات في فرض هيمنتها والحفاظة على تفوقها محلياً وعلى حصتها في السوق العالمية. ومحصلة هذه النشاطات لا تقود إلى مزيد من الديمقراطية على مستوى العالم أو إلى المجتمع الكوزموبوليتاني العالمي، وإنما إلى مزيد من التحكم والسيطرة تحت تسميات متعددة سبق أن تم التخلي عنها، ولكنها تعود الآن لوصف حالة العالم في عصر العولة. مثل مفهوم كارل شميت عن الليبرالية التسلطية، أو مفهوم الكسندر زينوفايف عن الديمقراطية الاستبدادية، أو مفهوم جيمس سكوت عن الحداثة العليا التسلطية.

إن نشاطات وممارسات الشركات التضامنية المتعدية للجنسية أو العابرة للحدود تخلق أوضاعاً تجبر الدول القومية على توفير المناخ الملائم لاستثماراتها، وتوفير العمالة اللازمة لعملياتها الإنتاجية، وعلى حماية ابتكاراتها التقنية ومشروعاتها البحثية. وهنا يبرز الصراع أو التعاون المحتمل بين هذه الشركات وحكوماتها (في محاولات المنع من الاحتكار مثلاً)، وبين حكومات دول العالم الثالث «في قوانين التجارة العالمية أو حماية البيئة مثلاً» وهنا يبرز التخادن والتنفيذ المتبادل (والفساد المعولم) بين الحكومات والطبقة الرأسمالية المعولة وشركائها الكومبرادوريين في دول العالم. وهنا يبرز أيضاً دور الحركات الاجتماعية الجديدة المناهضة بحماية البيئة وحقوق الإنسان (التي تنتهكها الشركات)، والمنظمات غير الحكومية (NGO's) التي يطلق عليها إجمالاً جماعات الضغط المعولة.

الطبقة الرأسمالية المعولة في الدول الامبريالية (الغربية عادة) بحاجة دائمة إلى شركاء محليين ووكلاء ووسطاء نطلق عليهم، بحسب تصور لزي سكلير، الكومبرادور. والكومبرادور كلمة قديمة كثر استعمالها في أدبيات أطروحة التبعية وفكرة المركز (الدول الامبريالية)، الطرفي القريب (Semi-Periphery) والأطراف. ولكن الكومبرادور في عصر العولة يختلفون عن الكومبرادور في عصر الاستعمار. فهم في عصر العولة يشتركون في المصالح ولكن بطريقة غير متكافئة. وعدم التكافؤ هنا ليس في حيازة المال والموارد، وإنما في القدرة على الحصول على المعلومات والمعرفة التقنية، وفي القدرة على تحويل هذه المعلومات والمعرفة التقنية إلى فائدة وسلع يمكن تسويقها عالمياً - في السوق المعولة.

وهنا يجب التفريق بين الطبقات الرأسمالية المهيمنة (الهييمونية) والطبقات الرأسمالية والكومبرادوريين غير المهيمنين. هذا التفريق أصبح ضرورياً لأن الممارسات المعولة لم تعد قصرأ على الدول الامبريالية، وإنما امتدت إلى بعض دول العالم الثالث التي تساهم بدرجة أكبر من السابق في السوق العالمية كالهند والصين والبرازيل

والأرجنتين وأستراليا - بالإضافة إلى اليابان ودول شرق آسيا. إن الإصرار على تعبير الهيمنة هو للدلالة على عدم التكافؤ في النظام الاجتماعي للعولة (Asymmetry). فالفئات الهيمنية - المهيمنة «يمكن أن تكون أفراداً ممثلين لغيرهم، أو منظمات أو دولة أو طبقة تكون مصالحها غالبية في الصراع على الموارد العالمية. والصراع هنا يتمحور في النهاية حول حياة وتوليد وتسويق المعلومات والمعرفة التقنية.

فليست كل الأطراف أو الطبقات أو الفئات الاجتماعية أو المنظمات الاقتصادية التي

تساهم في ممارسات العولة  
هيمنية - تسعى للهيمنة  
واحتكار المعلومات وطرق  
الحصول عليها. فدول العالم  
الثالث التي تساهم بشكل متزايد  
في ممارسات العولة ليست من  
النوع المهيمن الهيمني. ولكنها  
تتحول إلى فئات هيمنية إذا  
نجحت بالدخول في حلبة الفئات  
الهيمنية كما فعلت اليابان في  
القرن العشرين<sup>(٣)</sup>. والطبقات

أولى طرق ممارسة الكومبرادور المعاصرين  
هيمنتهم التدخل المباشر للشركات  
العابرة الحدود في الشؤون الداخلية للبلدان  
«المضيقة» الذي يهدف إلى التأثير في  
الصراع السياسي بين الرأسماليين  
والعاملين ونقاباتهم، والطريقة الثانية هي  
استهداف تلك الشركات إضعاف المهارات  
المحلية والضوابط الوطنية التي تحكم  
العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل.

الرأسمالية العولة وشركاؤها الكومبرادور يمارسون هيمنتهم بعدة طرق. سوف أركز في  
هذا السياق على طريقتين:

أولى هذه الطرق التدخل المباشر للشركات التضامنية العابرة للحدود في الشؤون  
الداخلية للبلدان «المضيقة» الذي يهدف إلى التأثير في الصراع السياسي بين الرأسماليين  
والعاملين وتنظيماتهم النقابية. وليس من الضروري أن يتخذ هذا التدخل الصفة العلنية  
المباشرة. فإذا اعتبرنا أن الدعوات إلى تصفية شركات القطاع العام، ووقف برنامج  
المساعدات والدعم الحكومي لأسعار بعض السلع - وهذه في مجموعها يطلق عليها الآن  
الخصخصة - شروط ضرورية لاستثمارات الشركات العابرة للحدود المباشرة نوعاً من  
التدخل غير المباشر، فإن هذا التدخل يغلب كفة قطاع الرأسمال (أي القطاع الخاص)،  
على قطاع العاملین والمهنيين.

والطريقة الثانية لممارسة الهيمنة هي استهداف الشركات العابرة للحدود إضعاف  
المهارات المحلية والضوابط والمعايير الوطنية (National Norms) التي تحكم العلاقات  
الاجتماعية وعلاقات العمل. ونقصد بالمهارات المحلية المعرفة العملية المتراكمة عبر  
العصور (كالتعامل مع البيئة المحلية) في مستودع المهارات الوطنية التقليدية وتغليب  
المعرفة التقنية التي تعتمد على المعلومات التي تولدها جهود البحث والتطوير، والتي  
تتحكم فيها الطبقات الرأسمالية - الكومبرادورية وشركاتها العابرة للحدود. وأفضل مثال  
على ذلك هجرة ذوي المؤهلات أو و نزيف الأدمغة - إذ بدلاً من أن يساهم المؤهلون

حرفياً وعلمياً في تطوير بلدانهم يفضلون الهجرة إلى الدول الامبريالية ويساهمون بالتالي في خلق المشهد الاثنى أو بيت النمل العالمي). إن الدافع الذي يدفع هؤلاء إلى الهجرة ليس فقط الدافع المادي، وإنما البحث عن الظروف الأفضل لتنمية مهاراتهم التي عادة ما يفتقدونها في بلدانهم، بسبب حالة التخلف التي تديمها آلية عدم التكافؤ في توزيع القوة في النظام الاجتماعي المعولم.

### - ٣ -

إن جريمة الغرب الكبرى، كونه الطرف المهيمن على مقدرات العالم، هي أنه لم يتح لقوى العولة الوصول إلى الهدف

الطبيعي بعد نهاية الحرب الباردة،

أي إلى مرحلة من السلم الحقيقي

الذي تظهر فيه مؤسسات

للحاكمة العالمية (Global Governance)

تنظم أمور العلاقات

بين شعوب العالم. فبدلاً من

السعي إلى السلم لجأ إلى توسيع

هيمنته على العالم في ما أطلق عليه

النظام العالمي الجديد من خلال توسيع الأحلاف العسكرية والتلاعب بالمنظمات الدولية.

وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت المؤسساتان الرئيسيتان للنظام العالمي الحديث: مؤسسة

الدولة الوطنية (الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية)، ومؤسسة الأسرة (الوحدة

الأساسية في التنظيم الاجتماعي) في موضع إعادة نظر وتحت ضغوط تكييفية من نوع

جديد.

إن جريمة الغرب الكبرى هي أنه لم يتح  
لقوى العولة الوصول إلى الهدف  
الطبيعي بعد نهاية الحرب الباردة، أي إلى  
مرحلة من السلم الحقيقي الذي تظهر  
فيه مؤسسات للحاكمة العالمية تنظم  
أمور العلاقات بين شعوب العالم.

فلا الدولة الوطنية (أو القطرية) ولا مؤسسة الأسرة على وشك الاختفاء، كما

يروج في الصحافة وفي كتابات الاحتفاليين بالعولة، علماً بأن هؤلاء لا يربطون بين

المؤسستين عدا قلة قليلة من الباحثين. فالدولة الوطنية تلعب دوراً في غاية الأهمية

بالنسبة لقوى العولة. لأنها تهئ القوى البشرية اللازمة لممارسات العولة، وتلعب دوراً

مهماً في توفير البنى التحتية التي تحتاجها النشاطات الانترابرنورية المعولة. وتدخل مع

الكومبرادور المحليين الوكلاء والوسطاء والشركاء للشركات العالمية والعابرة للحدود، في

شراكة استراتيجية، ويعتبر هؤلاء الكومبرادور أن الدولة الوطنية مضطرة إلى تلبية

مطالبهم كجزء من واجباتها والتزاماتها العامة.

ويمكننا النظر إلى سياسات الخصخصة وبخاصة تحويل مؤسسات القطاع العام

المربحة والناجحة أو التي تمثل احتكارات حكومية إلى احتكارات خاصة. وهناك أمثلة

عديدة على سياسات الخصخصة في أقطار الخليج لتوضيح هذه الشراكة الاستراتيجية

بين النخبة الحاكمة والكومبرادور المعولمين. هذه الشراكة كانت موجودة في السابق، ولكن

قوى العولة أدت إلى تفاقمها بلا رحمة ولا هوادة، كما قدمنا. والاتجاه العام في الخليج

لن يؤدي إلى خصخصة راديكالية، كما حدث في بعض الدول الغربية، وإنما يتجه نحو

تحويل الخدمات العامة إلى مقاولات يقوم بها القطاع الخاص. والأسباب التي تمنع من التحول إلى خصخصة راديكالية، أن هذا التحول يؤدي حتماً إلى بطالة سافرة. وإن الطرف المتضرر يتمثل بالطبقات الوسطى، وهي المستفيد الأكبر من سياسات الرعاية الاجتماعية، وهي أيضاً مصدر الولاء السياسي للنظام الحاكم<sup>(٤)</sup>.

ومن الظواهر المتفاقمة في عصر العولمة ترسيخ الحدود وليس إلغاؤها. وهذه الظاهرة تؤدي إلى تقوية العصبية المرتبطة بالدولة الوطنية القطرية. والاتجاه نحو الانفراج في حل النزاعات الحدودية بين أقطار الخليج لا يلغي أهمية الحدود بينها وإنما يعمّقها. إذ إن الحدود لا تمثل خطأ وهمياً اعتباطياً على الأرض ذا قيمة رمزية فقط، وإنما يمثل حداً فاصلاً بين جماعات وطنية ذات خصائص ثقافية (هوية مميزة) وسياسية (نظام اجتماعي) من الصعب إلغاؤها. فالعبور من الكويت إلى السعودية، أو من السعودية إلى دبي، أو من دبي إلى عمان يوضح هذه الأهمية الاستثنائية للحدود. فهناك مسافات ثقافية ونفسية تفصل هذه المجتمعات وليس مسافات مكانية فقط<sup>(٥)</sup>.

إن قوى العولمة من خلال النشاطات الانتراپونورية، والتحول في وظائف الدولة الوطنية - القطرية قد أدت إلى إضعاف التراتبيات التقليدية الطبقية/الطائفية، وأفسحت في المجال أمام قوى وتنظيمات موازية لمؤسسات الدولة المركزية، يمكن أن نطلق عليها مصطلح القبلية السياسية تمييزاً لها من القبلية التقليدية<sup>(٦)</sup>. وهذه القبلية السياسية (أو الجديدة) تدور حول محور الخاصيات أو السمات الثقافية أو الإثنية في داخل المجتمع الواحد. وقد وجدنا في الكويت نماذج من هذه القبلية الجديدة في تحالف قوى المناطق الخارجية، وفي التكتلات الطائفية الجديدة المبنية على وعي خاص بالهوية القبلية أو الطائفية/الإثنية.

واستناداً إلى العديد من المؤشرات فإن القبلية السياسية سوف تكون القوة المهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني في المستقبل. وسوف تلعب الدور الرئيسي في تكوين الجماعات السياسية الرسمية في الكويت والبحرين، إذا ما حصلت على الاعتراف الرسمي بشرعية وجودها.

#### - ٤ -

أما في ما يتعلق بمؤسسة الأسرة فإنها تتعرض إلى ضغوط تكيفية كانت موجودة في السابق ولكن قوى العولمة قد أدت إلى تفاقمها بدرجة كبيرة. ومن هذه الضغوط التكيفية دخول المرأة بشكل متزايد سوق العمل. فقد ارتفعت مساهمة المرأة في سوق العمل من ٤ بالمائة في السبعينيات إلى أكثر من ٣٠ بالمائة في التسعينيات. وهذا أثر بدوره

(٤) النقيب، المصدر نفسه.

Thomas M. Wilson and Hastings Donnan, eds., *Border Identities: Nation and State at International Frontiers* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998).

Michael W. Hughey, ed., *New Tribalisms: The Resurgence of Race and Ethnicity*, Main Trends of the Modern World (New York: New York University Press, 1998).

في حجم الأسرة، وأنماط السكن والتحول الديمغرافي من الأسرة الكبيرة العدد، إلى الأسرة الصغيرة العدد. وأدى دخولها سوق العمل إلى الطلب المتزايد على العمالة المنزلية. ولكن هناك نتائج أخرى بالغة الخطورة تتزامن مع دخول المرأة ميدان العمل.

فنظام التعليم، الذي هو الطريق الرئيسي لدخول ميدان العمل، قد أدى إلى تأخير سن الزواج بدرجة ملحوظة.

والإحصاءات الاجتماعية نادرة في مجتمعات الخليج. ولكننا إذا حصلنا على إحصائية مقارنة حول عدد الإناث بين سن العشرين والأربعة والعشرين اللواتي لم يتزوجن في السابق لوجدنا أن عددهن في تزايد. فالإعداد للدخول في سوق العمل يتطلب في أحيان كثيرة تأخير سن الزواج. وتوفير شروط الزواج التقليدي أصبح يمثل عبئاً مالياً

إن تأخير سن الزواج، وارتفاع معدلات تعليم المرأة سوف يؤديان في المستقبل القصير إلى تكون وعي بمكانة المرأة ودور أنوثتها في مطالباتها بحقوقها السياسية والاجتماعية. هذا الوعي سيشكل تحدياً جدياً لتركيب العائلة الأبوية.

كبيراً ما يدفع إلى ظهور أشكال جديدة من الزواج، ويؤدي في أحيان أخرى إلى زيادة معدلات الطلاق<sup>(٧)</sup>.

في الحالة الأولى، ظهور أشكال جديدة من الزواج مثل زواج المتعة، أو زواج المسيار، أو الزواج العرفي لم يكتب لها الانتشار في أقطار الخليج بالشكل الذي انتشرت فيه في أقطار عربية أخرى مثل مصر، أو في دول الجوار مثل إيران. ومهما يكن الأمر فإن الحصول على أرقام دقيقة عن هذه الظاهرة ليس في متناول اليد لأن هذه الأشكال من الزواج تحدث عادة في السر، ولا يتم التعرف عليها إلا في محاكم الأحوال الشخصية. إن تأخير سن الزواج، وارتفاع معدلات تعليم المرأة في المجتمع سوف يؤدي في المستقبل القصير إلى تكون وعي بمكانة المرأة ودور أنوثتها (Feminism) في مطالباتها بحقوقها السياسية والاجتماعية، إلا أن هذا الوعي الأنثوي سوف يشكل تحدياً جدياً لتركيب العائلة الأبوية (Patriarchal)، كما يشرحه كاستلز بتوسع<sup>(٨)</sup>.

أما في حالة الطلاق، فإنه سوف يمثل تحدياً جدياً آخر للعائلة الأبوية التقليدية في أقطار الخليج. لأن ازدياد معدلات الطلاق، كما يستدل من الإحصاءات المتوفرة في الخليج، يخلق ظاهرة جديدة تتمثل في العائلات التي تكون فيها المرأة ربة الأسرة. وعلى الرغم من المشكلات الاجتماعية والنفسية الكثيرة التي يتعرض لها هذا النوع من الأسر، بالإضافة إلى أسر الأرمال، فإنها تمثل شريحة ديمغرافية آخذة في الازدياد في أقطار الخليج. يذكر بركات<sup>(٩)</sup> نقلاً عن تقارير صحفية أن نسبة الطلاق في الكويت بلغت

(٧) انظر: حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٠٣ - ٤٠٦.

(٨) Manuel Castells, *The Power of Identity*, Information Age; v. 2 (Malden, MA: Blackwell, 1997).

(٩) بركات، المصدر نفسه، ص ٤١٣.



٣١ بالمئة، وفي السعودية ٤١ بالمئة في المنطقة الشرقية، و٢٦ بالمئة في الرياض، و٢٠ بالمئة في المدينة، سنة ١٩٩٢.

والمدقق في هذه الظواهر المتصلة بالتحديات التي تواجه الأسرة الأبوية يجد أنها تمثل اتجاهات عولمية (Global Trends)، مثلاً تأخير سن الزواج في الدول الإسلامية الآسيوية؛ تصل نسبة اللواتي لم يتزوجن بين سن ٢٠ - ٢٤، ٣٦ بالمئة في أندونيسيا، و٣٩ بالمئة في باكستان. وتصل نسبتهن في مصر إلى ٤٠ بالمئة، وفي المغرب الأقصى ٥٦ بالمئة وفي تونس ٦٤ بالمئة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩. وهي نسب مقاربة للنسب المماثلة في بعض الدول الغربية<sup>(١٠)</sup>. أما نسبة الزيجات التي تنتهي بالطلاق أو الانفصال أو الموت للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٤٠ - ٤٩ سنة فتصل إلى ٢٣ بالمئة في مصر، و٣١ بالمئة في المغرب، وفي أندونيسيا ٣٧ بالمئة للسنوات السابقة نفسها. وارتفعت نسبة العائلات التي تكون فيها المرأة ربة الأسرة في المغرب، من ١١,٥ بالمئة سنة ١٩٧٩، إلى ١٧,٣ بالمئة سنة ١٩٨٧<sup>(١١)</sup>.

## - ٥ -

وتجري عولمة واحدة من أهم مؤسسات المجتمع، وهي قطاع التعليم، بسرعة كبيرة في أقطار الخليج، من دون تخطيط، ومن دون دراسة نتائج عولمة هذا القطاع على الشباب. فقد بدأت هذه العملية بإجازة المدارس الخاصة التجارية (التي تسعى إلى الربح) وغير التجارية، ولكن على الأسس نفسها التي تدار بها الأولى. وبسبب القيود التي تفرضها بعض أقطار الخليج على تعليم أبناء الوافدين، بدأت تنتشر في البداية مدارس الجاليات العربية والأجنبية. ثم توسعت هذه الظاهرة لتشمل تكاثر المدارس الخاصة التي تدرّس المناهج الأجنبية باللغات الأجنبية. وهذا خلق نوعاً من التعددية الثقافية، التي تنافس فيها المناهج الأجنبية واللغات الأجنبية المنهج الوطني في التعليم باللغة العربية.

والغريب أن أياً من أقطار الخليج لا تفرض على الوافدين من غير العرب إتقان اللغة العربية، وإن كانت تفرض تدريسها من باب كف الشر وسد الذرائع. والأمر نفسه ينطبق على الجامعات الخاصة وأغلبيتها المطلقة تدرس مناهجها باللغة الإنكليزية. ولما كانت إمكانات أقطار الخليج التعليمية ومواردها البشرية في هذا الميدان محدودة وضعيفة، فإن الباب قد فتح واسعاً لمؤسسات تعليمية أجنبية دخول هذا الميدان في المرحلة الحالية. ولكننا نتوقع أن تدخله شركات معولة، تهدف إلى تحويل العملية التعليمية إلى الإنتاج بالجملة، وتدار بالأسلوب الربحي الرأسمالي السائد في الغرب في قطاع الجامعات الخاصة.

هذه الشركات المعولة دخلت فعلاً ميدان التدريب وإعادة التأهيل في جميع أقطار الخليج. ومردّ هذا الوضع هو أن الإدارات التعليمية المسؤولة عن وضع السياسات

التعليمية لا تقدر أهمية ميدان التدريب وإعادة التأهيل باعتباره وسيلة بالغة الفاعلية للتكيف مع متطلبات قوى العولة. باكتساب خبرات ومهارات جديدة تقنية وحاسوبية تتطلبها بيئة العمل في زمن العولة. ولذلك فإن ميزانيات التدريب وإعادة التأهيل محدودة للغاية، مقارنة بالحاجة الملحة لإعادة تدريب وتأهيل قوة العمل في التحول من التوظيف الحكومي إلى العمل الخاص والانترابرنوري. وهذا ما فتح المجال واسعاً أمام الشركات الخاصة المحلية والأجنبية لدخول هذا القطاع واستغلاله لأغراض ربحية، من دون رقابة أو تنسيق حكومي يُذكر. وهناك الآن مؤسسات ومكاتب تمنح شهادات في إدارة الأعمال، وفي الأعمال الإدارية، وتلك التي تقدم نصائح وإرشادات للوالدين أو لحل المشاكل الزوجية، أو للدخول في مجال تجارة الأسهم عبر الإنترنت أو التجارة الالكترونية.

وإذا كانت المكاتب الاستشارية العالمية في السابق موجودة في أقطار الخليج، فإن المكاتب الاستشارية المالية والمحاسبية، أو مكاتب المحاماة أو دور المشورة الاقتصادية ودور الخبرة التي تقدم الاستشارات للحكومات لا تستطيع أن تنافس في الأسواق الخليجية المحلية من دون أن تحصل على شريك أجنبي أو ترخيص من شريك أجنبي مرموق وذو سمعة عالمية. وهذا بالتالي ينعكس تدريجياً على ترتيبات العمل وعقلية الإدارة وأساليبها، وعلى أخلاقيات العمل وعلى المعايير الوطنية التي تحكم علاقات العمل.

## - ٦ -

إن تقانة المعلومات التي تمثل

عجلة العولة، تعتمد على منتجات صناعية ثلاثة: التلفون والتلفزيون والحاسوب. والمنتجات الثلاثة سبقت العولة أو الدورة التاريخية الحالية للعولة. ولكنها في عصر العولة الحالية عبر الإنترنت والتقانة الرقمية تعطي للأفراد في أقطار الخليج مجالاً واسعاً للاختيار: الاختيار بين أنواع السلع، والاختيار بين أنواع الخدمات التي

إن المآخذ التي تؤخذ على هذه الميديا (الموجهة للشباب بخاصة) هي تسطيحها للثقافة بتوزيعها للقوالب النمطية والصور الكاريكاتورية للشخصيات، واستغلالها أسوأ ما هو معروف من ملامح الطبيعة البشرية في منتجاتها.

يمكن إنجازها أو الحصول عليها عبر الشبكة، والاختيار بين البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام - الميديا المعولة كالفشائيات. وعبر هذا كله تأتي النزعة الاستهلاكية التي هي وقود العولة وعتادها.

ومن خلال الأخيرة تأتي وسائل الإعلام ووسائل الترفيه الموجهة للشباب بالدرجة الأولى. ولنأخذ على سبيل المثال ما توفره شركات سوني وسيغا وديزني، بالإضافة طبعاً إلى هوليوود. والمآخذ التي تؤخذ على هذه الميديا هي تسطيحها للثقافة بتوزيعها للقوالب النمطية (Stereotypes) والصور الكاريكاتورية للشخصيات واستغلالها لأسوأ ما هو معروف من ملامح الطبيعة البشرية في منتجاتها. وكما يقول أحد الروائيين الذين يقطنون الولايات المتحدة: «إن شركة ديزني سوف تفترس العالم كما افترست أمريكا

من قبل، بدءاً بالشباب»<sup>(١٢)</sup>.

ومن النشاطات التي تنتشر في أقطار الخليج من خلال الميديا المعولة تجارة الجنس الفعلية وعبر الإنترنت، وعبر الفيديو في ما يُعرف بالفن الداعر، وصولاً إلى ميدان مجسّات الشهوة السايبرية (Cyberdildonies) أي ممارسة الجنس عبر الإنترنت. وربما هذه الأشكال التقنية من تجارة الجنس لم تنتشر حتى الآن في أقطار الخليج وليست لدينا معلومات عن درجة انتشار استعمالها (بسبب الحظر الذي تفرضه الشركات الموصلة لهذه الخدمات في الوقت الحاضر). فإن تجارة الجنس بشكلها التقليدي، أي الدعارة تنتشر بشكل أوسع من السابق ولا تقتصر ممارسة الدعارة على التجارة الوافدة، وإنما على العاملين أو الممارسين المحليين. كما لا تنحصر ممارستها على الدوافع الاقتصادية بسبب الحاجة، وإنما لإشباع نزوات استهلاكية (كالحصول على سلع ذات ماركات مشهورة غالية الثمن) أو لأسباب ترفيهية، أو في علاقات مثلية (كما في تعبير الجنس الثالث).

يجب أن نعتاد منذ الآن على التعامل مع هذه الممارسات ليس على أنها حالات شاذة محدودة ومحصورة في فئات معينة من السكان، وإنما على أنها تعبير عن الحرية الجنسية، وعن حرية الاختيار، وعن التعددية الثقافية التي تفرضها قوى العولة. ومن المؤكد أن هذه الممارسات ما زالت محرمة في مجتمعات الخليج، ولكن هذا لن يمنع هذه الممارسات من الانتشار تحت السطح، فتبقى كامنة إلى أن يُتاح لها أن تعبر عن نفسها بطرق وظروف لا نستطيع أن نتنبأ بها الآن.

## - ٧ -

إن الطبيعة التقليدية المحافظة لمجتمعات أقطار الخليج، والتي تحاول أن تقاوم قوى العولة وممارستها، ليست جديدة، فهي موجودة وقديمة، ولكن العولة تجعلها تتفاقم وتشتد. ولكن التيارات السياسية المحافظة كالسلفية الدينية والقومية لا تملك برنامجاً محدداً أو رؤية واضحة في مواجهة قوى العولة. وهي تتحول تدريجياً إلى قوى حليفة للنخب الحاكمة والكومبرادور المعوليين، تحلل وتحرم بحسب مقتضيات الحاجة وبحسب «المصالح المرسل» فهي ليست نداءً كفوءاً لقوى العولة.

إن قوى العولة بحاجة إلى برنامج عمل ورؤية واضحة حتى يمكن أن تسخر في خدمة مصالح المجتمعات الخليجية. ومن الاستعراض السريع الذي مر ذكره، ومحاولة فهم ظواهر العولة، يتضح مدى الحاجة إلى هذه الرؤية وإلى برنامج عمل قابل للتطبيق بشكل سريع وعاجل. وهذا لا يتم إلا من خلال مؤسسات المجتمع المدني. ولكن هل تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تتحرر من قبليتها وطائفيتها، ومن تحكم الدولة بها؟ أنا أعتقد أن ليس لنا خيار في ذلك □